

Distr.: General  
6 May 2002  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

### البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢ تقريراً عن التقدم المحرز في وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي وعن السبل العملية لتنفيذه.

ويقدم التقرير نظرة عامة على الحالة في هايتي منذ عام ٢٠٠١، بما في ذلك الأزمة السياسية والمؤسسية التي يمر بها البلد وآثارها على الحالة الاقتصادية العامة وعلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

\* E/2002/100

\*\* قدمت هذه الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات بدون التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، الذي قررت فيه الجمعية العامة أنه إذا قدم أي تقرير متأخراً فينبغي إدراج السبب في حاشية للوثيقة.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، فقد واصل المنسق المقيم والفريق القطري للأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجالات مختلفة مثل مسائل الحكم وسيادة القانون، في إطار الأنشطة الانتقالية التي أعقبت انتهاء مهمة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، وكذلك التخفيف من وطأة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقدم التقرير معلومات عن هذه الأنشطة وعن التقدم المحرز في وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، بما في ذلك استكمال إطار الأمم المتحدة الإنمائي وورقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر.

## مقدمة

الانتخابية سيكون له أثره على أهلية البلد للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة توجيهها من خلال المنظمات غير الحكومية. وقد استمر إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ على الرغم من مقاطعة المعارضة لها وعدم وجود المساعدة الدولية الرسمية، وتميزت الانتخابات بما سبقها من جو العنف والتخويف. وفي الوقت الذي ادعى فيه المجلس الانتخابي المؤقت أن نسبة من شاركوا في الانتخابات بلغت نحو ٦٠ في المائة أفادت مصادر مستقلة بأن النسبة تراوحت بين ١٠ و ٢٠ في المائة. وقد تم انتخاب جان - برتران أريستيد وتولى منصب الرئيس للمرة الثانية في شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠١، وافق البرلمان على مرشحه لرئاسة الوزارة، جان - ماري شيريستال، الذي استقال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بسبب ما وجه إلى حكومته من انتقادات. وعين رئيس جديد للوزراء، إيفون نبتون، وتولى مهام منصبه في آذار/مارس ٢٠٠١ وكلف بمهمة السعي إلى تسوية الأزمة السياسية. وقد قام منذ ذلك الوقت بتعيين وزير مسؤول عن تيسير الحوار وعن عملية التفاوض مع المعارضة.

٥ - وقد تميز عام ٢٠٠١ بعدة حوادث أمنية رئيسية وقعت في هايتي، ومنها الهجوم على أكاديمية الشرطة في تموز/يوليه ٢٠٠١، والهجوم على قصر الرئاسة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وأعقبت كلا من الهجومين إجراءات عنيفة ضد أفراد المعارضة ووسائل الإعلام. واستخدم العنف في قمع تمرد وقع بالسجن الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأدت سياسة الرئيس أريستيد القائمة على مبدأ "الرفض المطلق" للجريمة إلى اتخاذ تدابير أمنية تزايدت فيها درجة القمع. واستمر تدهور الحالة العامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١، مع تزايد التخويف والاعتداء على الصحفيين وعلى الناشطين في مجال حقوق الإنسان. وفي تقريره الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان

١ - بعد الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لتشجيع التنمية المستدامة في هايتي<sup>(١)</sup>، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقراره ٤/١٩٩٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، الفريق الاستشاري المخصص لهايتي. وقد قام الفريق ببعثة تقييم في ذلك البلد وأجرى مشاورات واسعة وقدم توصيات إلى المجلس (انظر E/1999/103).

٢ - وفي قراره ١١/١٩١٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، واستناداً إلى توصيات الفريق الاستشاري المخصص الذي أنشأه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة هايتي، باتخاذ الخطوات اللازمة للقيام على سبيل الأولوية بوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لدعم هايتي. كذلك طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا البرنامج إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

٣ - وفي وقت لاحق، قدم إلى المجلس في دورتيه الموضوعيتين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تقريران عن حالة تنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي وعن السبل العملية لتنفيذه.

## أولاً - الظروف الوطنية والاقتصادية العامة

٤ - بعد الانتخابات التشريعية والمحلية المطعون فيها والتي أحرقت في أيار/مايو ٢٠٠٠ وانتهت بفوز حزب فامني لافالاس الحاكم، ازدادت الأزمة السياسية والاقتصادية الطويلة في هايتي حدة، مما زاد الاستقطاب داخل الطبقة السياسية والمجتمع المدني بهذا البلد. وقد أعربت منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجماعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي عن قلقها العميق لحكومة هايتي، وأعلنت أن عدم تسوية المخالفات

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وقرر إنشاء بعثة لمنظمة الدول الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في هايتي. وعملا بذلك القرار، وجهت حكومة هايتي دعوة رسمية إلى لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان للقيام بزيارة على الطبيعة للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان في هايتي. وذهب وفد أولي إلى هايتي في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ أُبرم اتفاق بين منظمة الدول الأمريكية وحكومة هايتي بشأن ولاية البعثة، التي أُنشئت على أن تشمل الأمن والعدل وحقوق الإنسان وتطوير الديمقراطية وسلامة الحكم وبناء المؤسسات. ووصلت لجنة من المحققين المستقلين إلى هايتي في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لبدء التحقيق في الحوادث المتصلة بيوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وكان المتوقع أن تبدأ البعثة بكامل هيئتها عملياتها بنهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٨ - وفي الوقت نفسه حدث تحسن ملموس في العلاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية. وكان الغرض من فكرة الصندوق الإسباني الدولي هو إعادة توجيه الأموال التي يوفرها الإعفاء من ديون المانحين الثنائيين إلى المشاريع الإنمائية الثنائية المشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، مع التركيز بوجه خاص على تخفيف وطأة الفقر في مناطق الحدود. وتمت على مدار السنة عدة زيارات واجتماعات رسمية لوفود على مستوى رفيع، انتهت إلى عقد مؤتمر قمة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصدر جان - برتران أريستيد رئيس هايتي وإيبوليتو ميخيا رئيس الجمهورية الدومينيكية بيانا مشتركا أعلننا فيه إنشاء منطقة تجارة حرة على الحدود بين البلدين.

### الحالة الاقتصادية العامة منذ عام ٢٠٠١

٩ - أدى احتدام الأزمة السياسية وسحب كثير من المعونات الأجنبية المقدمة إلى هايتي إلى تدهور الحالة

في آذار/مارس ٢٠٠١ (E/CN.4/2001/106)، أعرب أداما دينغ، الخبير المستقل المغادر المعني بحالة حقوق الإنسان، عن أسفه لتدهور حالة إقامة العدل، وانتهى إلى أن حالة الاستقطاب السياسي هي مرتع خصب لوقوع العنف بشكل يومي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، عين الأمين العام خبيراً مستقلاً جديداً بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي وهو لوي جوانيه.

٦ - وبعد إنهاء مهمة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في شباط/فبراير ٢٠٠١ ورحيل الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، تحملت منظمة الدول الأمريكية المسؤولية الرئيسية عن توفير الدعم الدولي لعملية التفاوض بين الحزب الحاكم والائتلاف الديمقراطي (وهو ائتلاف من أحزاب المعارضة يضم ١٥ عضواً) من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة السياسية. وخلال عام ٢٠٠١ أوفدت عدة بعثات مساع حيدة وبعثات وساطة برئاسة الأمين العام أو الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية. على أنه لم يتحقق تقدم يُذكر. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية القرار (XXI-0/01) AG/RES.1831 المعنون "دعم الديمقراطية في هايتي"، والذي دعت فيه الجمعية العامة الأطراف إلى الالتزام بتسوية الأزمة. كذلك دعا القرار الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى إنشاء فريق باسم فريق أصدقاء هايتي من بين الدول المعنية من أعضاء منظمة الدول الأمريكية والمراقبين الدائمين لمساعدته فيما يبذله من جهود. وقد أنشئ فريق الأصدقاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٧ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية القرار (1303/02) CP/RES.806 المعنون "الحالة في هايتي" والذي دعا فيه إلى إعادة مناخ الأمن اللازم لاستئناف المفاوضات السياسية، بما في ذلك إجراء تحقيق شامل ومستقل في الحوادث المتصلة بيوم

وهو ٠٠,٧٦٠. ويعيش نصف سكان هايتي في فقر من حيث الدخل ويعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينما يعيش ٣٠ في المائة منهم في ظروف الفقر المدقع. ويعيش ثلاثة أرباع الفقراء (من حيث الدخل والفقر المدقع) في المناطق الريفية.

١١ - وقد ذكر البنك الدولي، مستشهداً بأبحاث عن الحكم والعدالة الاجتماعية في منطقة الكاريبي، أن هايتي تعتبر حالة متطرفة لبلد يعيش في حلقة مفرغة تؤدي فيها البطالة وانعدام المساواة وتدهور التعليم إلى الفوضى والعنف مما يجعل من الصعب نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى استمرار البطالة وانعدام المساواة. ويعتبر انخفاض قدرة القطاع العام عقبة خطيرة أخرى أمام استيعاب المعونات. كذلك تعاني هايتي من وجود عوائق هيكلية أساسية أمام التنمية، منها انعدام أو انخفاض مستوى التعليم الأساسي، والضعف الشديد في الهياكل الأساسية، والتدهور البيئي، وارتفاع معدل الهجرة إلى المدن<sup>(٣)</sup>.

### المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هايتي

١٢ - كانت لانعدام التقدم في المفاوضات السياسية وانعدام الشرعية التشريعية بعد الانتخابات المطعون فيها آثار سلبية متزايدة على أهلية البلد للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد استمر مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هايتي في الانخفاض حتى بلغ ما يقدر بنحو ٢٢٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠، أي إلى ما يقرب من نصف ما قدم في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨. وعلاوة على ذلك فإن من المتوقع أن يستمر انخفاض هذه المساعدات إلى ما يقدر بنحو ١٣٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١<sup>(٣)</sup>. وقد أوقف تقديم القروض من البنك الدولي منذ عام ١٩٩٧ كما تم إلغاء ما تبقى من مشاريعه<sup>(٤)</sup>. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ تم سحب التمثيل الدائم للبنك الدولي في البلد، ومنذ ذلك الحين يدير البنك أعماله المحدودة في هايتي من خلال مكتب اتصال يوجد

الاقتصادية منذ صيف عام ٢٠٠١. فجميع مؤشرات الاقتصاد الكلي تقريبا سلبية. وذكر صندوق النقد الدولي في تقرير له أنه لم يستطع استكمال المناقشات مع سلطات هايتي فيما يتعلق ببرنامج لهايتي يرصده موظفو الصندوق في السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ (المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر). وهبط سعر صرف الغورد، وهو عملة هايتي، إلى ما يقرب من ٢٦ غوردا للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (من حوالي ٢٠ غوردا للدولار في عام ٢٠٠٠ و ١٦ غوردا للدولار في عام ١٩٩٧). على أنه نتيجة لانكماش الطلب ظل متوسط معدل التضخم معتدلاً (١٢ في المائة مقابل ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٠). ثم هبط إلى ما يقرب من ٨ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وكان ذلك في جزء منه انعكاساً لحالة الاقتصاد الشديدة الضعف. وكان النمو الاقتصادي سلبياً في عام ٢٠٠١ (- ١,٧ في المائة مقابل ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠) واستمر توسع القطاع غير المنظم. وظل توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية وجودتها في تدهور مستمر بينما زاد العجز في الميزانية الممول من البنك المركزي من ١,٩٩ بليون غورد إلى ٢,٥٥ بليون غورد. على أن ما شهدته السنوات السابقة من اتجاه إلى تناقض الإيرادات العامة قد تحسن تحسناً طفيفاً وزادت الإيرادات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، افتتحت الجماعة الكاريبية مكتباً في هايتي لتقديم المساعدة في عملية اندماج البلد في سوق الجماعة الكاريبية.

١٠ - ويتحمل الفقراء في هايتي وطأة تدهور الأزمة الاقتصادية. وفي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، كان تقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمؤشر التنمية البشرية في هايتي هو ٠,٤٦٧، وهو أدنى بكثير من المتوسط الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أقل تشدداً. وبعد بعثة خاصة أوفدها الجماعة الكاريبية إلى هاييتي في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، حث رؤساء حكومات بلدان الجماعة المجتمع الدولي على الإفراج عن الأموال لهايتي بعد أن قامت حكومتها باتخاذ خطوات لتوفير بيئة تبعث على الثقة في هاييتي. ودعت تلك البلدان إلى استخدام هذه الأموال مبدئياً في دعم تعزيز دعائم ديمقراطية الحكم وتوفير الإغاثة الإنسانية للسكان، وخاصة في مجالي التعليم والصحة.

## ثانياً - نظرة عامة على الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة

### دور المنسق المقيم

١٦ - تم تعيين المنسق المقيم المغادر في وظيفة أخرى وسحبه من وظائفه في هاييتي في تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، عرض اسم المرشح الجديد لوظيفة المنسق المقيم على حكومة هاييتي فوافقت عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي تلك الأثناء ظهرت بالبلد الذي كان يعمل به المنسق المقيم المعين أزمة خطيرة تطورت بسرعة فمنعته من تسلم عمله في هاييتي. والمتوقع الآن أن يبدأ عمله في هاييتي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتولى مؤقتاً مسؤولية القيام بوظائف المنسق المقيم ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، على التوالي، بينما تولى ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤقتاً مهمة مسؤول الأمن المعين.

١٧ - وقبل رحيله، كان المنسق المقيم المغادر قد ركز تركيزاً شديداً على إتمام وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعلى الحصول على موافقة حكومة هاييتي عليها. وبعد انتهاء مهمة البعثة المدنية الدولية للدعم في هاييتي في شباط/فبراير ٢٠٠١، ركز المنسق المقيم على تنفيذ الآليات

مقره بالجمهورية الدومينيكية. كذلك قام المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية بإجراء تخفيض كبير فيما يقوم بصرفه. ومن ناحية أخرى قام الاتحاد الأوروبي وجميع وكالات التعاون الثنائي الرئيسية بتخفيض مساعداتها الإنمائية وإعادة توجيه تمويلها إلى حد كبير من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

١٣ - وفي تقييم قام به البنك الدولي مؤخراً لمساعداته المقدمة إلى هاييتي في الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠١، خلص البنك إلى أنه استناداً إلى أثر برنامج مساعداته وإلى تقييم كل عنصر من عناصره، لا تعتبر نتيجة هذا البرنامج مرضية، وإلى أن أثره على التطوير المؤسسي أثار لا يذكر، وإلى أنه لا يحتمل أن تستمر الفوائد القليلة التي تحققت. وانتهى البنك من تحليله إلى أنه كان، حتى عهد قريب، يقوم كما يقوم غيره من الجهات المانحة بتقديم برامج المساعدة التقليدية دون القيام أولاً بالتصدي لمشاكل الحكم الأساسية وللعوائق السياسية التي تقف في سبيل التنمية، بما فيها القدرة الاستيعابية البالغة المشاشة<sup>(٥)</sup>.

١٤ - وخلال اجتماع لفريق الاتصال بهاييتي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢ برئاسة البنك الدولي، حدد المانحون ثلاثة شروط لاستئناف تقديم المساعدة الإنمائية إلى هاييتي: (١) تسوية الأزمة السياسية على نحو يرضي منظمة الدول الأمريكية؛ و (٢) تحقيق سجل من الإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي يرهن عليه الالتزام لمدة ستة أشهر على الأقل ببرنامج يرصده موظفو صندوق النقد الدولي؛ و (٣) إثبات الالتزام بالإدارة السليمة عن طريق إجراء إصلاحات في إدارة الإنفاق العام وفي القطاعات التي تعتبر أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.

١٥ - وعلى نقيض ذلك فإن الجماعة الكاريبية، في الوقت الذي أيدت فيه الدعوة إلى تسوية الأزمة السياسية في هاييتي وأيدت جهود منظمة الدول الأمريكية في هذا الصدد، حثت المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنمائية إلى هاييتي بشروط

إقامة العدل، وتيسير اللجوء إلى المحاكم، وتعزيز حقوق الإنسان. وقد وافقت حكومة هايتي على هذا البرنامج رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٠١ وتم تقديمه في الشهر نفسه، في نيويورك، إلى شركاء التنمية الدوليين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - لقد أُمّيت مهمة البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبدأ التنفيذ التدريجي للبرنامج الانتقالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظروف صعبة تميزت بما يلي: '١' تفاقم الأزمة الانتخابية والسياسية في هايتي مع تزايد الاستقطاب بين مختلف ذوي الأدوار السياسية؛ و '٢' ما تحقق نتيجة لذلك من خفض شديد في ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية و/أو إعادة توجيهها من خلال المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؛ و '٣' الانسحاب شبه التام للمانحين الثنائيين من تقديم الدعم في مجال تحقيق سيادة القانون. وقد بدأ تنفيذ البرنامج الانتقالي لما بعد البعثة بدون تخصيص أية موارد إضافية له. وعلى ذلك فقد تبين أن من المستحيل تنفيذ جميع الأنشطة التي كانت أصلاً في الحسبان. على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استطاع منذ ذلك الوقت توفير بعض التمويل الإضافي والدعم من السويد وكندا وبتطوعي الأمم المتحدة. وفي موازاة ذلك، بدأ تنفيذ مشروع مدته ستة أشهر مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتقييم حالة حقوق الإنسان في هايتي.

٢١ - وتشمل النتائج الرئيسية التي تحققت حتى الآن في إطار البرنامج الانتقالي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فترة ما بعد البعثة ما يلي:

- العدالة: الانتهاء من تقدير احتياجات وزارة العدل والأمن العام؛ وتقديم الدعم في وضع اللوائح الداخلية وفي وضع قانون أساسي للوزارة؛ والانتهاء

التي تكفل السلاسة والكفاءة في مرحلة الانتقال التي أعقبت إنهاء مهمة البعثة.

١٨ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠١، تم القيام بعدد من المبادرات الهامة بقيادة المنسقين المقيمين المؤقتين المتعاقبين. وتشمل هذه المبادرات ترتيب اجتماع تنسيقي بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في هايتي والجمهورية الدومينيكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وإعداد خطة الأمم المتحدة لأعمال التنسيق لعام ٢٠٠٢ مع التركيز على تنفيذ وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونظراً لدوره الخاص في مرحلة الانتقال التي أعقبت إنهاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي ومسؤوليته عن توفير قدر من الذاكرة المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متابعة تطور الحالة السياسية، وخاصة من خلال الاتصال المنتظم بمنظمة الدول الأمريكية ثم من خلال مركزه كمراقب، منذ آذار/مارس ٢٠٠٢، لدى جماعة أصدقاء منظمة الدول الأمريكية. كذلك شارك البرنامج في اجتماع فريق الاتصال بهاييتي الذي نظمه البنك الدولي في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

### دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنشطة ما بعد البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي

١٩ - في تقريره المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/618)، أوصى الأمين العام بأنه في الوقت الذي تنهي فيه البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي أعمالها ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل على تحقيق التحول في مجال تعزيز سيادة القانون. ودعا مجلس الأمن إلى الشيء نفسه في نشرة صحفية صدرت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. وبناء على منجزات البعثة، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً للمرحلة الانتقالية التي أعقبت إنهاء مهمة البعثة كان الغرض منه هو تعزيز سيادة القانون، ودعم الإصلاح في مجال

### الأنشطة الرئيسية التي قامت بها وكالات الأمم المتحدة

٢٣ - خلال عام ٢٠٠١، أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطارا جديدا للتعاون القطري للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦، تحددت فيه ثلاثة مجالات رئيسية للبرمجة: الحكم، والفقر، والبيئة. وفي مجال الحكم، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم في تعزيز سيادة القانون وإصلاح نظام العدالة في هايتي في إطار البرنامج الانتقالي لما بعد البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي. كذلك واصل البرنامج تقديم الدعم في وضع برنامج وطني لتحقيق اللامركزية واشترك مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تقديم الدعم لمشروع تجريبي في مجال الحكم المحلي في المنطقة الشمالية الشرقية.

٢٤ - وفي مجال تخفيف وطأة الفقر قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بتقديم الدعم لبرنامج وطني لتشجيع العمالة المنتجة ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي، تم فيه تقديم المساعدة للمشاريع التي لا تحتاج إلا إلى تمويل محدود. وفي عام ٢٠٠١، واصل البرنامج أيضا عمله فيما يتعلق بدراسة استقصائية وطنية عن مستويات المعيشة، وهي دراسة ينتظر إعلان نتائجها في عام ٢٠٠٢، كما قام بإعداد تقرير وطني عن التنمية البشرية لأول مرة. وفي إطار برنامجه الخاص بالبيئة، واصل البرنامج تقديم الدعم في وضع خطط وطنية للعمل البيئي وإدارة الكوارث.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠١، واصلت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ برنامجهما الخاص للأمن الغذائي في هايتي، الذي تضمن نشر التكنولوجيا الملائمة التي حققت زيادة هامة في غلة المحاصيل الغذائية وما يتصل بها من عائدات. وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، واصلت منظمة الأغذية والزراعة دعمها لتخطيط مستجمعات المياه ولاستعادة الموارد الطبيعية

من وضع فهرس تاريخي لجميع التشريعات التي صدرت منذ عام ١٨٠٤؛ ووضع برامج تجريبية للدعم في ثلاثة تقسيمات إدارة إقليمية؛ وإنشاء لجنة لتعزيز مجموعة قوانين العقوبات؛ وتقديم الدعم في تعزيز نظام السجل المدني؛ والانتهاج من دراسة عن القانون العرفي في هايتي؛

- مكتب أمين المظالم (مكتب حماية المواطن): تقديم الدعم في وضع مشروع القانون الأساسي لمكتب أمين المظالم وفي إعداد خطة إنمائية استراتيجية؛ وتدريب مديري المكتب وموظفيه؛
- المجتمع المدني: تقديم الدعم في إنشاء لجنة تنسيقية تعيد تجميع منظمات حقوق الإنسان الرئيسية؛ وبناء قدرات هذه المنظمات؛
- إصلاح إدارة السجون: تقديم الدعم في تنفيذ نظام من اللوائح الداخلية؛ ومواصلة تدريب موظفي السجون؛ وتعزيز نظم إدارة المعلومات؛
- الحفاظ على الذاكرة المؤسسية: تنظيم وإعداد ملفات لوثائق البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي.

وقد توقفت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الأنشطة الخاصة بدعم الشرطة الوطنية في هايتي. وكانت هذه الأنشطة قد بدأت بتنسيق مع أنشطة الشركاء الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف الآخرين وتوقفت نتيجة لسحب البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وانسحاب الشركاء الثنائيين الرئيسيين من الشرطة الوطنية.

٢٢ - وينبغي الآن وضع نظام لتنسيق البرامج والأنشطة فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة الخاصة الجديدة لمنظمة الدول الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في هايتي.



اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم الدعم لوضع استراتيجية وطنية لأمراض الطفولة. وساعدت جميع وكالات الأمم المتحدة التي لها ممثل مقيم في الأعمال التحضيرية الوطنية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واشتركت في وضع استراتيجية وطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن بين الأنشطة الأخرى التي قامت بها اليونيسيف تقديم الأدوية والعقاقير الوقائية الأساسية للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة لتوزيعها على السكان المهمشين.

٢٩ - واشتركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف في تقديم الدعم في وضع خطة عمل وطنية تستهدف "توفير التعليم للجميع"، كما قامت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع مقرر دراسي عن الصحة الجنسية والصحة الإنجابية للمدارس الابتدائية والثانوية. وشاركت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف في مؤتمر إقليمي عن العنف المترلي نظم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإيفاد بعثة لمدة ستة أشهر لتقديم المساعدة إلى هايتي في مجال حقوق الإنسان، وتضمنت مهمة هذه البعثة تقديم المساعدة التقنية واستكمال تقييم للاحتياجات فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية ورصد حقوق الإنسان في هايتي.

ومحافظة عليها. كذلك واصلت المنظمة جهودها في مجال بناء القدرات فقدمت الدعم في وضع قانون وطني لاستيراد المنتجات الغذائية وتصديرها.

٢٦ - وقام برنامج الأغذية العالمي بتقييم لبرنامج القطري المنفذ حالياً وأعد مخططاً لاستراتيجية قطرية جديدة عرضت على مجلسه التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ونظمت حلقة عمل لمدة أربعة أيام عن سياسة برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالمعونة الغذائية والتنمية خلال الفترة التي يتناولها التقرير، وذلك بمشاركة من وكالات الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين والنظرء من المنظمات غير الحكومية. كذلك نظم البرنامج مائدة مستديرة حول تعليم البنات وحلقتي عمل حول مسائل الجنسين.

٢٧ - واضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بعملية برجة للأنشطة المتعلقة بوفيات الأمومة والصحة الإنجابية بما في ذلك تقديم الدعم في وضع مؤشرات للصحة الإنجابية. وكذلك قدم الصندوق الدعم في بناء القدرات لتحسين جمع البيانات الأساسية عن السكان والتنمية وفي تحليل هذه البيانات ورصدها ونشرها. وقدم الصندوق الدعم في وضع خطط وطنية مختلفة، بينها خطة للإصلاح في المجال الصحي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالتنسيق مع اليونيسيف، قام الصندوق بتقديم الدعم لمشروع للإقلال من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأمهات. كذلك عمل الصندوق مع وزارة شؤون المرأة في وضع استراتيجية لتعميم المنظور الجنساني.

٢٨ - واشتركت اليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تنسيق حملة تحصين وطنية ناجحة خلال عام ٢٠٠١ تم فيها تحصين ما يزيد على ٣ ملايين من الأطفال ممن هم في سن ٩ سنوات أو أقل ضد شلل الأطفال والحصبة. كذلك اشتركت

## ثالثاً - التقدم المحرز في وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

### الوضع بالنسبة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣١ - بعد عملية تشاور تم القيام بها مع مجموعة من الشركاء الإنمائيين، ضمت جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة التي لها ممثلون مقيمون، عرضت وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على حكومة هايتي التي وافقت عليها قبل نشرها في حزيران/يونيه ٢٠٠١. كذلك عرضت الوثيقة على وكالات تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٢ - والهدف العام لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يمثل دليلاً للمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى هايتي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، هو تشجيع التنمية البشرية المستدامة من خلال مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وعن طريق تعزيز سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها. وخلال هذه الفترة، ستركز منظومة الأمم المتحدة جهودها في هايتي على تنفيذ ثلاثة برامج لها الأولوية:

(أ) الحكم، والهدف هنا هو الإسهام في إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع على الصعيدين الوطني والقاعدي؛

(ب) الخدمات الاجتماعية الأساسية، والهدف هنا هو تحسين ظروف معيشة السكان عن طريق زيادة الفرص التي توسع إمكانيات التنمية البشرية والقدرات اللازمة لها؛

(ج) الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة، والهدف هنا هو الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للسكان في إطار التنمية الريفية المستدامة.

٣٣ - وقد قام فريق الأمم المتحدة القطري بوضع آلية لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ورصده، والمتوقع حسب هذه الآلية إنشاء لجنة توجيهية وفريق تنسيق وثلاث وحدات تقنية. وقد وافق الفريق القطري على هذه الآلية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ويجري الآن العمل على إنشائها. وسوف تنشأ آليات للتنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد التنفيذي بعد تحديد مجالات البرمجة المشتركة والموافقة عليها، وذلك مع احترام المجالات الجغرافية للتدخل المحددة في وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٤ - وفي موازاة البدء في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبعد اتخاذ الجمعية العامة للقرارين ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، قامت وكالات جماعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنسيق دورات البرمجة بما لتتسق مع فترة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

### البنك الدولي/صندوق النقد الدولي وورقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر

٣٥ - يذكر أنه في منتصف عام ٢٠٠٠ بدأت حكومة هايتي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مناقشة حول إعداد ورقة مؤقتة باسم ورقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر كان الغرض منها هو تقديم الدعم في جمع وتجهيز المعلومات اللازمة للبدء في وضع ورقة شاملة باسم ورقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر. وتوقفت هذه العملية جزئياً بسبب عدم قدرة البنك الدولي والحكومة على التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات التي ينبغي إدخالها على إدارة الإنفاق العام في القطاعات الأساسية بالنسبة للتنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر. وكان المعترز في البداية أن تصل البعثة الاستكشافية الموفدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صيف عام ٢٠٠٠، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب عدم تسوية الأزمة السياسية والانتخابية. ونظراً لندرة الإحصاءات

## رابعاً - ملاحظات

٣٨ - كما تم التشديد عليه في التقريرين المقدمين إلى المجلس بشأن نفس البند الفرعي من جدول الأعمال (E/2000/63 و E/2001/67)، فإن تسوية الأزمة السياسية والانتخابية والمؤسسية القائمة في هايتي منذ عام ١٩٩٧ شرط ضروري لوضع وتنفيذ برنامج طويل الأجل للدعم بالاشتراك مع الحكومة.

٣٩ - استكملت وكالات الأمم المتحدة التي لها ممثلون مقيمون التقييم القطري المشترك كما استكملت إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هايتي، وهما أداتان هامتان لأي تخطيط إنمائي طويل الأجل. على أن وجود الظروف السياسية الراهنة واستمرار تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هايتي يحولان دون اتخاذ أية خطوة إضافية هامة إلى الأمام في هذه العملية.

٤٠ - من الممكن أن تؤدي الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية حالياً لمساعدة حكومة هايتي على إنهاء هذه الأزمة إلى فتح الطريق أمام إيجاد بيئة أكثر ملاءمة للمساعدة الدولية في هايتي. ويتوقف البحث في برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم من الشركاء الإنمائيين الدوليين إلى حد كبير على نتيجة هذه المبادرة.

## خامساً - التوصيات

٤١ - قد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ضوء ما سبق ذكره، أن ينظر فيما إذا كان ينبغي أن تستمر إحاطته علماً بانتظام بالتقدم المحرز في وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي أو يقرر جعل نظره في هذه المسألة متوقفاً على حدوث تطورات إيجابية في الحالة السياسية بالبلد.

الاجتماعية في هايتي وطول الوقت اللازم لجمعها ومن ثم لتحديد المؤشرات المفصلة لورقة استراتيجية الحد من وطأة الفقر، قدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن وضع ورقة شاملة لن يتسنى إلا خلال سنتين، بعد القيام بتقييم للحالة فيما يتعلق بالفقر لتحديد البيانات الأساسية.

٣٦ - وفي تلك الأثناء حدث تحسن في البيانات المتاحة التي يمكن على أساسها وضع الورقة نتيجة لانتهاج الدراسة الاستقصائية الوطنية المتعلقة بميزانيات الأسر المعيشية التي أجريت في عام ٢٠٠٠ والدراسة الاستقصائية الوطنية المتعلقة بمستويات معيشة الأسر المعيشية التي أجريت في عام ٢٠٠١. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للمعهد الوطني للإحصاءات في هايتي لإعادة تنظيم البيانات الاجتماعية المتاحة لدى الوحدات الإحصائية في عدد من الوزارات. ومن هاتين الدراستين الاستقصائيتين أمكن وضع كثير من المؤشرات ذات الصلة، بما في ذلك المؤشرات البشرية ومؤشرات الفقر في الدخول وخطوط الفقر، وكلها عناصر ضرورية للقيام بتقدير أوفى لحالة الفقر. وقد حاولت الحكومة نفسها وضع خريطة للفقر على أساس معلومات مستمدة من الميدان، كما أنها تقوم بالإعداد للتعداد العام الذي يتم فيه استكمال البيانات التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٨١. كذلك أجرت الحكومة سلسلة من المشاورات الوطنية بشأن مشروع استراتيجية قطرية. وفي اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وافقت الجهات المانحة على أنه ينبغي مواصلة الأعمال التقنية المتعلقة بجمع البيانات عن الفقر والمؤشرات الاجتماعية، وأعربت في هذا الصدد عن تأييدها لبعثة رصد حالة الفقر التي أوفدها البنك الدولي في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٣٧ - كذلك اعتمدت هذه المبادرات على نتائج التقييم القطري المشترك الذي تم بقيادة الأمم المتحدة واستكمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وخاصة فيما يتعلق بالحكم والتخفيف من وطأة الفقر.

الحواشي

(١) انظر قرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٢) World Bank Haiti: Country Assistance Evaluation, Operations Evaluations Department, 22 January 2002.

(٣) World Bank, Red Book, 2001.

(٤) World Bank, Fast Track Brief: Haiti Country Assistance Evaluation, 19 October 2001.

(٥) المرجع نفسه.

---